ركائز الصراع العالمي الجديد

بقلم الدكتور: محمودي مراد أستاذ محاضر

عميد كلية الحقوق جامعة سعد دحلب- البليدة-

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

لا يختلف اثنان من أن الزمن حلقات ثلاث لا يمكن فصل الواحدة منها عن الأخرى وأن من أدرك الماضي تمكن من حلقة الحاضر، و كسب رهان المستقبل.

فالغرب على سبيل المثال، ما كان لينجح في الإبقاء على سيطرته لولا تفوقه في لعب أدوار رئيسية على أكثر من صعيد في مختلف الأزمنة،كان لها أثرها المباشر في توليد الكثير من المتغيرات الدولية،و ضمان إستمراريته،و من ثم تأهيله للعب أدوار أخرى في المستقبل.

إن التاريخ يشهد-و التاريخ شاهد عدل-بأن نجاح الغرب في ضمان استمرارية مشروعه الليبرالي مع ما قد يحمله من تناقضات، إنما هو نتاج وضوح أهدافه، ووضوح الرؤية لدى أصحابه إضافة إلى كفاحهم المستمر، بل المستميت لضمان تجميع كافة عوامل نجاحه.

لذلك أن حاملي لواء الليبرالية عملوا دون هوادة منذ نهاية القرون الوسطى و إلى اليوم على التمكين لمشروعهم ، بدءا بإرساء مختلف آلياته وميكانيزمات عمله، وصولا إلى إصلاحه و التخفيف من تناقضاته.

و قد تجلى ذلك بكل وضوح مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ شهدت فترة ما بعد الحرب مولد العديد من المؤسسات الدولية تشابهت في الخط العام لتوجهاتها و تكاملت في أدوارها حيث عملت جميعها و بدون هوادة على تحرير الاقتصاد العالمي:نقديا-صندوق النقد الدولي-ماليا-البنك الدولي للإنشاء و التعمير-تجاريا-المنظمة العالمية للتجارة-،إلى أن أصبحنا اليوم أمام واقع جديد أصطلح على تسميته بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، يقوم على ركيزتين أساسيتين:

الركيزة الأولى/ تتمثل في الإطار التنظيمي و المؤسساتي لسياسة التحرير الاقتصادي.

الركيزة الثانية/ و نعني بها التكتلات الاقتصادية الدولية.

المحور الأول

العولمة أو المتغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة

سبق الذكر، بأن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت مولد العديد من المؤسسات الدولية تشابهت في الخط العام لتوجهاتها، و تكاملت في أدوارها.

حيث عملت جميعها و بدون هوادة على تحرير الاقتصاد العالمي:نقديا-صندوق النقد الدول-ماليا-البنك الدولي للإنشاء و التعمير-تجاريا-المنظمة العالمية للتجارة-.و هو ما يضعنا أمام ما اصطلحنا على تسميته بالإطار التنظيمي و المؤسساتي لسياسة التحرير الاقتصادي باعتباره الركيزة الأولى للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الركيزة الأولى/الإطار التنظيمي و المؤسساتي لسياسة التحرير الاقتصادي:

أولا/صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

يمثل كل من صندوق النقد الدولي (Fond Monétaire International-FMI)،والبنك الدولي للإنشاء والتعمير-(Banque International pour la Reconstruction et le dévelepement BIRD)الوعاء المالي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

1/صندوق النقد الدولي(FMI):يعتبر صندوق النقد الدولي(FMI) من مؤسسات الأمم المتحدة مقره بواشنطن، و قد تم إنشاؤه بموجب اتفاقية بريتون وودز المنبثقة عن الاجتماعات التي عقدت في ولاية نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944.و قد كتب عنه مجموعة من الخبراء بأن له :"دور إستراتيجي بالدرجة الأولى،ويتعلق بالسياسات المالية و النقدية،والعمل على وضع القواعد و السياسات المالية للدول المتعثرة بما يكفل إعادة هيكلة اقتصادها و ترتيب أولويتها،و في سبيل ذلك يستهدف الصندوق تنظيم حركة مدفوعات الدول الأعضاء و الرقابة على عملاتها و على سياساتها المالية و النقدية التي قد تؤثر على حركة التجارة الخارجية استيرادا و تصديرا.إن الشغل الشاغل لصندوق النقد الدولي هو إقرار سياسات مالية الهدف منها خفض العجز في الموازنة العامة من خلال اتجاهين متوازيين و متزامنين ،أولهما خفض الإنفاق العام،و الثاني زيادة الإيرادات العامة بجانب إقرار سياسات نقدية الهدف منها إتباع

سياسة انكماشية تعمل على الحد من الطلب الكلي الفعال.و من الأدوات التي تستخدم في ذلك السقوف الإئتمانية للبنوك،و رفع معدلات الفائدة ،و إصدار أذون الخزانة،و تحرير و توحيد سعر الصرف في سعر واحد واقعي ناشيء عن تفاعل العرض و الطلب "(1).

2/البنك الدولي للإنشاء و التعمير BIRD:يذكر مجموعة من الخبراء عن البنك الدولي للإنشاء و التعمير ما يلي:"....يعد ثاني أهم المؤسسات الدولية المالية التي تعمل على إصلاح المسار الاقتصادي و إعادة هيكلة اقتصاديات الدول المتعثرة. ذلك، أن النشاط الرئيسي للبنك الدولي هو الإقراض بهدف تشجيع الدول على إنشاء المشروعات، و إصلاح السياسات الاقتصادية، و معالجة العجز في ميزان المدفوعات.و قد امتد نشاط البنك الدولي ليشمل فرعين جديدين أحدهما مؤسسة المعونة الدولية والتي تقدم قروضها بشروط مسيرة تجعلها أقرب للمنحة و تخصص للدول الفقيرة ،والثانية مؤسسة التمويل الدولي،و التي تقرض على أسس تجارية بحتة لمشروعات القطاع الخاص دون الحاجة إلى الحصول على ضمان من حكومات الدول التي تقام فيها المشروعات.و ذلك على عكس قروض البنك الدولي الأخرى، التي تشترط الحصول على تلك الضمانات مسبقا. علما، أنه قبل منح أي قرض لأي دولة لا بد من توافر عدة شروط،من أهمها:الحصول على صك ،أو شهادة من صندوق النقد الدولي تشهد بصلاحية السياسات التي تتبعها تلك الدولة فنيا و اقتصاديا. هذا، بخلاف عدة مفاوضات أخرى تتم بشأن المشروعات التي يقترح أن يمولها البنك سواء أكانت قصيرة الأجل، أو طويلة الأجل.ثم يعقب ذلك عرض نتائج المفاوضات على مجلس المديرين المكون من ممثلي 172 دولة لأخذ التصويت عليها.و يشوب إستراتجية البنك الدولي شبهة التدخل السياسي من خلال التدخل في عملية صنع السياسة الاقتصادية للدولة ،و ذلك نتيجة نظم التصويت المتبعة و الشروط التي يضعها البنك الدولي للموافقة على الإقراض، و التي تستلزم إعادة ترتيب الأهداف و الأولويات. تلك الشروط التي تؤثر بشكل واضح على مسار السياسة الاقتصادية، و التدخل في التفاصيل الدقيقة لمشروعات السياسة الاقتصادية، مما يعني في نهاية الأمر خروج سلطة اتخاذ القرار من يد الحكومة الوطنية...."(2).

و في إطار المقارنة ما بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير يقول مجموعة من الخبراء ما يلي:"....و ينتمي كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي إلى

مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة مثل الجاتGatt،و إن كان لهما طبيعة خاصة تميز كل منهما. و رغم تكامل أنشطة كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي إلا أن للصندوق دورا مسبقا في هذا الصدد، فالدور الرئيسي لصندوق النقد الدولي هو دور إستراتيجي بالدرجة الأولى و يتعلق بالسياسات المالية و النقدية والعمل على وضع القواعد و السياسات المالية للدول المتعثرة....كما تمتد أسبقية الصندوق عن البنك الدولي في أسبقية العضوية إذ أن الحصول على عضوية الصندوق هو مدخل الحصول على عضوية البنك الدولي للإنشاء و التعمير.كذلك تعد شهادة الصندوق عن صلاحية اقتصاد دولة ما، و نجاح سياساتها المالية و النقدية هي المدخل الرئيسي –مع شروط أخرى–للحصول على قرض البنك الدولي.و لذلك، فإن صدور شهادة من الصندوق بعدم الصلاحية كما حدث سنتي 1985-1987 للسودان و غانا و فيتنام وليبريا، يعد بمثابة حكم بعدم أهلية اقتصاد تلك الدول و حرمانها من قرض البنك الدولي و غيره من المصادر الرسمية.و من ناحية أخرى فإن البنك الدولي و صندوق النقد، ورغم أنهما ينتميان إلى مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة إلا أنهما مختلفان كثيرا عن باقي المؤسسات من خلال نظم التصويت و العوامل التي تحكم سياسة الإقراض.فمن ناحية نظم التصويت، فإن مؤسسات الأمم المتحدة تتمتع فيها الدول الأعضاء بحقوق متساوية. أما في البنك، فالتصويت يعكس المساهمة النقدية للدول المساهمة في رأس ماله مما يوضح–في ظل الدور الغائب تماما للدول الشيوعية،و امتناع دول أوروبا الشرقية عن المساهمة فيه،و انسحاب بولندا و المجر وتشيكوسلوفاكيا منه مسبقا–مدى سيطرة الدول الغربية الصناعية على قرارات البنك و هو ما يؤكد خضوع قراراته للاتجاهات السياسية بجانب الاتجاهات الاقتصادية. و لعل في سابقة امتناع البنك الدولي عن تمويل مشروع السد العالي في مصر أبلغ دلالة على ذلك،رغم أن مصر من الدول المؤسسة للبنك عند إنشائه"(3).

ثانيا/–الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و منظمة التجارة العالمية.

يتناول هذا العنصر مسيرة الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (Agrement General on-Tariffs and trade—Gatt،) و كيفيات تحويلها إلى منظمة التجارة العالمية.

1/الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة:يعود ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة ،إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.ذلك، أنه بتاريخ 30 أكتوبر 1947 وقعت على الاتفاقية بجنيف 23 دولة غنية، و بتاريخ 1948/01/01 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ.كما يعود ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة إلى جملة من الأسباب، أهمها:الحرب التجارية التي تبنتها معظم دول العالم عقب الحرب العالمية الثانية.و هو ما أشار إليه الدكتور سمير محمد عبد العزيز،قائلا:"كان تطبيق قانون سموت/هاولي للتعريفة الجمركية الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1930 لحماية الصناعات المحلية الشرارة الأولى التي أشعلت الحرب التجارية المشار إليها. حيث ارتفعت معدلات الجمارك الأمريكية و التي اقترنت بالكساد العالمي خلال الثلاثينات بتدهور الميزان التجاري للكثير من الدول،و الذي تمثل رد فعلها في قيامها بفرض ضرائب جمركية انتقامية ضد صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إليها.."(4)

من هنا جاءت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة لتضع مبادىء جديدة لقواعد السلوك في مجال التجارة الدولية،هي :

-عدم التمييز:حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا و بلا شروط جميع المزايا و الحقوق و الإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد.

-التبادلية:و يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها على نحو متبادل.

-المصداقية:و نعني بها أن التعريفة الجمركية وحدها هي الوسيلة المقبولة لحماية الصناعة الوطنية،أو علاج العجز في ميزان المدفوعات.

-المعاملة التجارية التفضيلية: و مضمون هذا المبدأ، هو منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، و ذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية و زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

-التفاوض في إطار اتفاقية الجات:و يعني ذلك اعتبار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات. الأمر، الذي يجعل منها

إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد و الأحكام المتفق عليها.و هو،ما تحقق فعلا من خلال إجراء ثمانية جولات من المفاوضات التجارية هي:

*مفاوضات جنيف لسنة 1947، و قد حضرها 23 دولة.

*مفاوضات آنسي لسنة 1949 بفرنسا، و قد حضرها 13 دولة.

* تركواي في الفترة الممتدة مابين سنة 1956/50 وقد حضرها 36 دولة.

*مفاوضات جنيف ما بين 1961/59 ، و التي عرفت بجولة ديلون وقد حضرها 26 دولة.

*مفاوضات جنيف ما بين 1974/73 والمعروفة هي الأخرى بجولة طوكيو،و التي حضرها 07 دول.

*و أخيرا و ليس آخرا مفاوضات جنيف التي أستغرقت الفترة الممتدة ما بين 1993/86، و التي عرفت هي الأخرى بجولة أرجواي و التي حضرها 117 دولة غنية.

و في ذات الإطار يمكن اعتبار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة GATT بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين أعضائها،و إطار للإشراف على تجارة السلع في العالم باستثناء البترول-المقدرة بنحو 90 % من جملة التجارة العالمية(5).

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول و بدون أدنى تردد أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة ،جاءت لتحقق جملة من الأهداف أهمها:

-تمكين دول الأعضاء من النفاذ إلى أسواق بعضها البعض.

-تحقيق التوازن بين الحماية المناسبة للإنتاج المحلي،و بين تدفق و استقرار التجارة الدولية(6).

-رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي و المعيشي للدول الأعضاء.

-استغلال أمثل للموارد الاقتصادية العالمية.

-تشجيع حركة الإنتاج و رؤوس الأموال و الاستثمارات.

-سهولة الوصول للأسواق ،ومصادر المواد الأولية.

-توسيع نطاق التجارة العالمية إلى دول العالم أجمع ،و هو ما تحقق فعلا من خلال انتقال عدد الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارةGATT من 23 دولة سنة 1947 إلى 117 دولة سنة1996(7) و إنشاء منظمة التجارة العالمية.

2/منظمة التجارة العالمية:برزت فكرة إنشاء منظمة للتجارة العالمية مرتين،الأولى عقب الحرب العالمية الثانية،إذ ظهر اتجاه تبنته الولايات المتحدة الأمريكية لبحث موضوعات التجارة،ووضع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية في إطار الأمم المتحدة ليستكمل بها الإطار المؤسساتي الدولي على النطاق الاقتصادي. و من ثم، يعزز مكانة و دور كل من صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي للإنشاء و التعمير.و هو ما سعت إليه الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عقد مؤتمر دولي للتجارة في هافانا –كوبا أقر المؤتمر:

–نص ميثاق منظمة التجارة الدولية –ميثاق هافانا –الذي بلغ عدد أعضائها 52 دولة .

–نواحي السياسات التجارية للدول الأعضاء.

–المساواة في المعاملة الجمركية،و الاهتمام بتخفيض مستوياتها من خلال التفاوض .

–إجازة إنشاء الإتحادات الجمركية،و مناطق التجارة الحرة.

–إجازة للدول الأعضاء مكافحة الإغراق بفرض رسم تعويضي إذا ما أصاب الإغراق صناعة محلية أو أثر سلبا على صناعة ناشئة.

–استثناء بعض الدول الأعضاء –الدول النامية–من تخفيض القيود الجمركية في ثلاثة حالات هي :السلع الخاصة بالمنتجات الزراعية ،إنشاء صناعات جديدة ،عجز ميزان المدفوعات.

–المساهمة في تنمية اقتصاديات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة و ذلك بعدم وضع الحواجز على صادراتها إلا في حالات يتعين تبرير أسبابها و تكون قابلة للإلغاء،مع جواز إبرام الاتفاقات التفضيلية بشروط معينة.

–تثبيت أسعار السلع الأساسية للدول النامية.

علما أن الدكتور سمير محمد عبد العزيز،أرجع موقف المؤتمر من الدول النامية إلى نظرة المجتمع الدولي في ذلك الوقت إلى المشاكل الاقتصادية التي تواجهها و حتى لا تزداد حدة إذا ما أجبرت الدول على تقرير تخفيظات جمركية تتعارض مع خطط التنمية بها(8).غير أنه بحلول عام 1950 بدا واضحا أن ميثاق هافانا الذي يخدم مصالح الدول النامية أصبح غير مقبول من الولايات المتحدة الأمريكية،الأمر الذي أدى إلى تخليها عن فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية/أما المرة الثانية التي عاودت فيها فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية للظهور ،كانت في إطار مفاوضات جنيف التي جرت في الفترة ما بين 86/ 1993 التي عرفت بجولة أرجواي حيث

وقعت 117 دولة منها 87 دولة غنية، و8 دول عربية يوم 94/04/15 في مدينة مراكش بالمملكة المغربية اتفاقا عالميا للتجارة أصبح يعرف بإعلان مراكش كما تم الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (9)وذلك باعتبارها مؤسسة دولية مستقلة إداريا وماليا. تماما مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وإن بقيت غير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة، لتبدأ ممارسة أعمالها مع بداية عام 1995 وذلك بعد أن قامت كل من الولايات المتحدة واليابان وعدد كبير من الدول المتقدمة والنامية بالمصادقة عليها. الجدير بالإشارة إليه، أن الدول الأعضاء فيها مطالبون بمايلي:

-التصديق عليها وفق الإجراءات الدستورية المحلية المعمول بها.

-تقديم التزام بتخفيض الرسوم الجمركية وربطها.

-تقديم التزام في مجال تحرير بعض قطاعات الخدمات.

-الالتزام باتفاقية حماية حقوق الملكية.

من جهة أخرى يذكر عبد الحليم محيسن أن منظمة التجارة العالمية تهدف إلى:

-رفع المستوى المعيشي والدخول لجميع أفراد الدول الأعضاء.

-زيادة معدلات الاستخدام وتحقيق النمو الاقتصادي بفعل تحرير التجارة، وذلك من خلال تحقيق التنمية المستديمة باستخدام أكثر كفاءة للموارد العالمية، والعمل على حماية البيئة والحفاظ عليها بما يتفق ومستويات التطور الاقتصادي لجميع الدول من جهة، ومن جهة أخرى من خلال التأكيد عل ضرورة تحقيق الدول الأقل نموا معدلات عالية من النمو والحصول على نصيب كبير في التجارة الخارجية.

-تعمل على تسهيل تطبيق جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأورغواي كمنتدى للمفاوضات بين الدول الأعضاء.

-تعمل على معالجة الخلافات بين الدول الأعضاء(10).

الركيزة الثانية /التكتلات الاقتصادية الدولية :

مما لا شك فيه أن التكتل الاقتصادي أصبح اليوم ظاهرة دولية عالمية، بل من أهم الظواهر المشكلة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وهو ما أكدته دورية -الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة -عندما ذكرت ما يلي:" ....هذا ويعد الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي من أهم الظواهر التي تشكل النظام الاقتصادي العالمي اليوم....." (11) وتواصل-الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة -تقريرها كما يلي: " لقد أصبحت الظاهرة الأساسية المميزة لعصرنا الحالي هي التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى، حيث برزت العديد من هذه التكتلات وقد تميزت بعدة سمات رئيسة فهي تتم إما بين بلدان رأس مالية متقدمة وبعضها البعض كحالة الإتحاد الأوروبي أو تتم بين بلدان العالم الثالث كالإتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى، أو التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا .وهناك نوع ثالث وهو ما يتم بين دول متقدمة وأخرى من العالم الثالث، ومثال ذلك إتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية نافتا .....، "(12) كما تواصل-الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة -تقريرها كما يلي : " إن العلاقات الاقتصادية بين الدول أصبحت تأخذ أشكالا عديدة، هي منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والإتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي الكامل، وما يميز بين هذه الأشكال هي الدرجة التي يحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الأقطار المختلفة " (13).

وعليه، فإن أهم التكتلات الاقتصادية التي أصبحت تلعب أدوارا رئيسية على المستوى الدولي تتمثل في :

- المجموعة الاقتصادية COMMUNAUTE ECONOMIQUE EUROPEENNE-CEE سابقا ، الإتحاد الأوروبي حاليا UNION EUROPEEN-UE
- تكتل المنطقة الاقتصادية الأوروبية EFTA .
- إتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا THE NORTH AMERICAN FREE TRADE AGREEMENT-NAFTA.
- ورابطة دول جنوب شرقي آسيا ASEAN

أولا/ الإتحاد الأوروبي UE، وتكتل المنطقة الاقتصادية الأوروبية EFTA:يعتبران من أهم التكتلات الاقتصادية على المستوى الأوروبي والعالمي :

1/ الإتحاد الأوروبي UE: عرف هذا التكتل بعدة تسميات نذكر منها، تسميته بالسوق الأوروبية المشتركة وبالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، إلى جانب تسميته الإتحاد الأوروبي أو أوروبا الموحدة .EUROPEAN COMMUNITY والحقيقة أن هذه التسميات على إختلافها تعكس التطور التاريخي الذي مر به هذا التكتل، هو التطور الذي لخصته دورية –الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة –كالآتي:" تمكنت المجموعة الأوروبية من تحقيق الوحدة الاقتصادية التي سعت إليها منذ قيامها بناءا على إتفاقية روما عام 1957 واستطاعت كذلك إتباع منهج علمي يقوم على أساسي إتخاذ خطوات تجارية واقتصادية واستثمارية وتنظيم إنتقال العمالة وتحقيق التكامل تدريجيا، سواء عند تكوين المجموعة من الست دول المؤسسة لها، أو عندما وصلت إلى 15 دولة حاليا عقب إنضمام كل من النمسا والسويد وفنلندا في أوائل يناير كانون الثاني 1995 .كما استطاعت الإقتراب من تحقيق هدفها النهائي، وهو أوروبا الموحدة اقتصاديا بعد قرون عديدة من الحروب والصراعات الدولية. ويضم هذا الإتحاد نحو 350 مليون فرد، ويبلغ قيمة إنتاجه 3700 مليار وحدة نقد أوروبية، وتعتبر سوقا عالمية عملاقة تستطيع أن تواجه العملاقين الاقتصاديين الأمريكي و الياباني وتستأثر بنحو 40% من مجمل التجارة العالمية.هذا، وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للجماعة على ضرورة أن تعمل من خلال إنشاء السوق المشتركة والتقريب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وتنمية الأنشطة الاقتصادية، وتدعيم الاستقرار، والتوسع المستمر والمتوازن لرفع مستوى المعيشة، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء. كما نصت الاتفاقية على العمل من أجل منع وإلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء، ووضع تعريفة جمركية مشتركة بين الدول الأعضاء في مواجهة البلدان غير الأعضاء في الجماعة.

هذا ويتوقع أن تحقق دول المجموعة ما يلي:

–استكمال بناء السوق الأوروبية الموحدة، وتوسيع العضوية في السوق لضم باقي دول أوروبا الشرقية، وربما يصل عددها في المستقبل إلى 30 دولة أوروبية.

–إقامة نظام نقدي أوروبي، واستكمال الوحدة النقدية للمجموعة الأوروبية .

-تنظيم عدة أنماط لعلاقتها مع دول العالم الثالث "(14).

و في ذات السياق لخص الدكتور (BORIS GOMBAC) مبررات قيام المجموعة الأقتصادية الأوروبية، كما يلي:"بعد الحرب العالمية الثانية ،أدرك قادة أوروبا الغربية ضرورة تغيير الذهنية لأجل بلوغ الأهداف التالية: المصالحة-التقارب -الفرنسي /الألماني لتفادي إمكانية حرب أخرى،القضاء على التهديد الشيوعي ،والبحث على الرفاهية كهدف في حد ذاته و كوسيلة للدفاع ضد التسرب الشيوعي ،حيث أن الهيكل الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية اتخذ كنموذج بالنسبة للقائمين على أوروبا ، في تلك الفترة الولايات المتحدة الأمريكية القوية ،الناجحة، والمسالمة دوليا-كانت على نقيض أوروبا – الضعيفة ،الفقيرة ،و المنهكة من الحرب. حيث عملت على مساندتها في الإندماج من خلال مخطط مارشال و المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي ORGANISATION Européen DE Coopération Economique-oece- .في منتصف الخمسينات إتضح بأن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في تحقيق أهدافها في سياستها الأوروبية، بمعنى أوروبا غربية موحدة، قوية، قادرة على التصدي للإيديولوجية الشيوعية الغازية، و المشاركة في الدفاع عن نفسها ، لا تطالب بمساعدة مباشرة ، قادرة على توفير سوق واسع للصادرات من المنتوجات الأمريكية" (15) (ترجمة شخصية). من هنا، ذهب مجموعة من الخبراء (16)،إلى اعتبار المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي افتتحت في 01جانفي 1993 تكتلا اقتصاديا دوليا إقليميا،بل من أبرز الإتحادات الاقتصادية الشاملة تنطوي على إيجاد إتحاد جمركي بين الدول الأعضاء الأمر الذي يعني :

-حرية انتقال رؤوس الأموال و العمالة و تكامل اقتصاديات الدول الداخلة في تلك المجموعة مما يحقق زيادة الإنتاجية و تدعيم الاستثمارات و توسيع المعاملات التسويقية و زيادة التقدم التكنولوجي و ارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين من دول المجموعة الخمسة عشرة.

-التخلص من الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، و الأخذ بتعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء، هي خطوة للوصول إلى اتحاد اقتصادي شامل يتم فيه تجميع العوامل الإنتاجية المادية، و البشرية مما يتيح إدماج اقتصاديات الدول الداخلة في اتحاد اقتصادي.

2/تكتل المنطقة الاقتصادية الأوروبيةEFTA:يعتبر هذا التكتل نتاج اتفاقية موقعة في ماي 1992 بحضور وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية علما أنها تضم في عضويتها سبع دول هي:النرويج، سويسرا، ليشتنشتاين، أيسلندا، فلندا، النمسا، السويد.كتب عنها الدكتور سمير محمد عبد العزيز، ما يلي:".....و بمقتضى هذه الاتفاقية يتم إزالة العوائق أمام حركة التجارة بين أعضاءها، وبين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.حيث يسمح في إطارها بحرية الحركة للسلع و الخدمات والعمالة و رؤوس الأموال وفقا لنفس مبادىء الحرية التي تسري على المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع إتمام ذلك على مراحل....."(17).

و تكمن أهمية هذا التكتل فيما يتمتع به هذا التكتل من إمكانية أهمها:

-أن السوق الأول الذي يغطيه هذا التكتل و المتمثل في سوق الدول الأعضاء و المجموعة الأوروبية يبلغ 380 مليون نسمة.

-أن حجم صادرات دول الإفتا يصل إلى 457 مليار دولار سنويا و حجم وارداتها يصل إلى 541 مليار دولار .

-أن إجمالي الناتج المحلي لنفس المنطقة يصل إلى 6870 مليار دولار.

-أن متوسط دخل المواطن بدول التكتل يصل 25400 دولار سنويا(18).

من جهة أخرى،لم تشذ القارة الأمريكية و لا القارة الآسيوية عن القاعدة التكتل الاقتصادي حيث كونت الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك في أوت 1992 تكتلا اقتصاديا تحت اسم المنطقة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)كما قامت دول جنوب شرقي آسيا، بإنشاء رابطة لها تعرف بتجمع الآسيان(ASEAN).

3/اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا(NAFTA):إن الميزة التي يتميز بها هذا التكتل الاقتصادي تكمن في التعاون و التكامل ما بين دول متقدمة و أخرى من العالم الثالث و نعني بها المكسيك كما يتضح من خلال التباين الشديد بين قدرات دول المجموعة، مثلما تدل عليه الإحصاءات التالية المقدمة من مجموعة خبراء توتاليتي و المتمثلة كالآتي:

-يصل حجم الكثافة البشرية للدول الثلاث بالاتفاقية إلى 365 مليون نسمة يخص أمريكا منها 255، و كندا 27 مليون نسمة، و في المكسيك 83 مليون نسمة.

-يصل حجم الناتج المحلي لدول المجموعة إلى 6457 مليار دولار منها 5673 مليار دولار لأمريكا وحدها ،501 مليار دولار لكندا ،283 مليار دولار للمكسيك.

-يصل حجم الصادرات لدول المجموعة إلى 590 مليار دولار حيث تساهم نافتا بنحو 20 % من الإنتاج العالمي للحبوب الغذائية، و ب 19 % من الإنتاج العالمي للنفط أي ما يعادل 45 % من إنتاج أوبك.

-يصل دخل الفرد في المتوسط في أمريكا إلى 22400 دولار سنويا، و في كندا 21985 دولار سنويا ،و في المكسيك 3480 دولار سنويا.

-يصل حجم قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 125 مليون عامل بينما تتواضع تلك الأرقام كثيرا بالنسبة لباقي الأعضاء إذ تصل إلى 14 مليون في كندا، 24مليون في المكسيك.

-يصل حجم البطالة في أمريكا إلى 6.8 %، مقابل 11% في كندا، و 17 % في المكسيك.

-يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة 79 % من إجمالي التجمع، المكسيك 24 %،كندا 7 %.

-يبلغ نصيب الفرد الأمريكي من الدخل 1.2 مرة للمواطن الكندي ،و تسع مرات للمواطن المكسيكي كما يصل حجم الناتج المحلي الأمريكي إلى 700% من إجمالي الناتج المحلي لكندا و المكسيك معا "(19).

مهما يكن فإن دواعي إنشاء هذا التكتل الاقتصادي تكمن في جملة من الأسباب أهمها:

-ما تتمتع به دول التكتل مجتمعة من كثافة بشرية،و قدرة شرائية استهلاكية و حجم ناتج محلي معتبر.

-أنه في ظل عالم المصالح فإن العوائد هي التي تبرر التحالفات فالولايات المتحدة الأمريكية و كندا تعملان على تأمين وارداتهما من خام النفط بالتحالف مع المكسيك التي تتمتع باحتياطي بترولي يصل إلى 48 عاما،و احتياطي غاز طبيعي يصل إلى 72 عاما مما يعني تراجع اعتماد دول النافتا على واردات البترول من دول الشرق الأوسط،و ليس ذلك بغريب خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حسابات حرب الخليج و تداعياتها.

-أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تحقيق مكاسب في سوق العمالة. حيث ترى المصادر الأمريكية أن حجم المكاسب الفعلية تقدر بنحو 600 ألف فرصة عمل،بينما تحقق المكسيك نحو نصف مليون وظيفة جديدة.

-أن هذا التكتل الاقتصادي يمكن دوله الثلاث من الزيادة في صادراتها بالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات فيها مع تميز مكاسب المكسيك في هذا الصدد .

إذ يتوقع تدفق استثمارات أجنبية لها لا تقل عن 12 مليار دولار تساهم فيها أمريكا بنحو 60 % و إن كان المستهدف لدى السلطات المكسيكية للولايات المتحدة يتوقع نموها سنويا بما يعادل ملياري دولار خلال الأعوام الثلاث.كما يتوقع حدوث تحسن كبير في الميزان التجاري المكسيكي بما لا يقل عن 12 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية و هو ما يدعم برنامج الإصلاح الذي انتهجه المكسيك أواخر الستينات(20).

و في ذات السياق ذكرت دورية -الدار العربية للدراسات و النشر و الترجمة-في تقديراتها الإستراتجية، ما يلي:"في منتصف عام 1992 تم تطوير اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة و كندا لتضم المكسيك ذلك أنه سبق الاتفاقية مفاوضات لمدة 14 شهرا،كما سبقها تمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا و كندا عام (the u.s. canada free 1989 trade agrément) (21)

و يضم هذا التكتل نحو 360 مليون مستهلك و يبلغ حجم التجارة السنوي له نحو200 مليار دولار،و من المنتظر أن تشكل هذه الكتلة توازنا بشكل ما في مواجهة الإتحاد الأوروبي .و الواقع أن الولايات المتحدة لن تتوقف على هاتين الدولتين حيث ستبذل قصارى جهودها لتوسيع نطاق الاستثمارات و التعامل التجاري مع بقية دول الأمريكيتين بهدف تحقيق النمو المستمر للاقتصاد الأمريكي و بطبيعة الحال فإن التكتل يشكل أيضا قاعدة انطلاق لطريق جديد للتجارة العالمية لا يمر بغرب أوروبا و إنما يمتد عبر الشمال مرورا ببحار روسيا ووصولا إلى اليابان و الصين و دول جنوب شرقي آسيا"(22).

4/رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN):

جاء عنها في دورية الدار العربية للدراسات و النشر و الترجمة ما يلي:"و تضم هذه المجموعة كلا من تايلاند، سنغافورة، و الفلبين، و ماليزيا، و اندونيسيا و بروناي،و تحظى اليابان بمكانة كبيرة بين هذه الدول حيث أصبحت هذه المجموعة سوقا تجارية ،و إستثمارية كبيرة لليابان و قد بدأت هذه المجموعة في تنفيذ خطتها الطموحة بشأن حرية التجارة بينها.الواقع أن تجربة الآسيان ستزداد قوة و إتساع في المستقبل و من المنتظر أن تنطلق في

مجالات أكبر للتعاون تضع في أولويتها المدخل الاقتصادي و المحتمل أن تتسع لتضم في المستقبل كل من اليابان و الصين و تايوان و هونج كونج،و كوريا الجنوبية تحت اسم مجموعة التعاون الاقتصادي الآسيوي"(23)في ذات السياق ذهب (virginie baht) إلى تقرير ما يلي : "إن المناطق الحرة في جنوب شرقي آسيا تتقدم بسرعتين بلدان نامية نجد فيها الصناعات تستفيد من تكلفة منخفظة لليد العاملة و التي هي مؤهلة قليلا .و بلدان أخرى متقدمة تشجع إنتاج التكنولوجيا المتقدمة و تتمثل في النمور الآسيوية الأربعة:كوريا الجنوبية،هونج كونج،سنغافورة،تايوان فبالنظر لانطلاقتهم الاقتصادية فقد توجهوا نحو مخططات تنمية الحظائر التكنولوجية ...إن إستراتيجيتهم تتحدد غالبا بالنظر للأسواق المراد استغلالها غير أن النمور لا تتردد في إقامة مناطق حرة خاصة بها في هذه البلدان،و ذلك لحماية منتوجاتها مثلما هو الحال بالنسبة ل :تايوان ،الفيتنام...."(24)(ترجمة شخصية).

تأسيسا على كل ما سبق، يتضح جليا بأن التوجه الدولي نحو التكتل الاقتصادي يخفي ورائه الكثير من الحقائق كشفت عنها الدار العربية للدراسات و النشر و الترجمة كما يلي:

-بلورة نوع جديد من الصراع العالمي داخل الأقطاب الرأسمالية و هو الصراع الاقتصادي بين أوروبا و الولايات المتحدة و اليابان و الولايات المتحدة و اليابان و أوروبا و دول جنوب شرق أسيا -النمور و الصين-.

-تغيير طبيعة الصراع و ليس انتفاؤه و هو ما عبرت عنه دورية الدار العربية للدراسات و النشر و الترجمة صراحة عندما ذكرت ما يلي:"تشبه المرحلة الحالية التي يعيشها العالم و حتى مطلع القرن القادم إلى حد كبير تلك المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و ذلك من حيث حجم التغيرات و كثافتها على جميع الأصعدة العالمية و الإقليمية و أيضا من حيث التغير الذي طرأ على الهيكل الدولي بالتوجه نحو إعادة التشكيل من وضع إلى آخر بغض النظر عن طبيعة الهيكل السابق و كذا من حيث المضمون الدولي أو ما يسمى في علم العلاقات الدولية طبيعة العملية السياسية و ذلك لكونها تتسم بالتوجه نحو تغيير طبيعة الصراع و ليس انتفاؤه كما يرى البعض.

-أن هذا التحول يوحي بأن الفترة القادمة سوف تتميز بأشكال مختلفة من التعاون أو التكامل أو الاندماج الاقتصادي بدلا من الصراع السياسي و هو ما يؤكد أن العامل الاقتصادي

سيكون له الريادة في تشكيل النظام العالمي بدلا من العامل السياسي، ومن أهم التغيرات التي تشكل الاقتصادي العالمي اليوم اتجاه كثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي.حيث تضاءلت أهمية الدول كمجال أو كمنطلق يؤخذ في الاعتبار عند رسم السياسات الإقتصادية و حلت محلها الأقاليم.

-أنه ليس هناك أي تناقض ما بين اللجوء إلى التكتلات الإقتصادية و الأخذ بسياسات تجارية ليبرالية كل ما هنالك أن الغاية من وراء ذلك تفعيل القوة الإقتصادية للدولة و جعلها أكثر قدرة على المنافسة على الساحة الدولية.

-أنه في ضوء المتغيرات الإقتصادية الدولية الراهنة، يعتبر اتجاه معظم البلدان النامية إلى الأخذ بسياسات تجارية ليبرالية اعتمادا على تشجيع الصادرات و الدخول إلى حلبة المنافسة الدولية بصفة انفرادية خطأ اقتصادي إستراتيجي يتعين تداركه لكونه يضعف من قوتها الإقتصادية و يقلل من قدرتها على المنافسة سيما و أن العالم أصبح اليوم على مشارف تحديات إقتصادية جديدة ،و لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات التنموية أو الاقتصادية لبلدان العالم الثالث(25).

انتهى

الهوامش

1/ دورية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة –تقديرات إستراتيجية– التكتلات والسياسات الإقتصادية، والعالمية التأثيرات وإستراتيجيات المواجهة.." ، عدد 21 شباط (فبراير) 1996 ص 50.

2/ دراسة: آثار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات ... على مستقبل الإقتصاديات الفرنسية ، القسم الثاني: إتفاقية الجات... وقضايا الإقتصاديات الفرنسية شركة الخيارات الدولية المتكاملة – جمهورية مصر العربية، ص 4

3/ دراسة: آثار الإتفاقية العامة للتصريفات الجمركية والتجارة الجات ...على مستقبل الإقتصاديات العربية ، المرجع السابق الذكر ص 4.

4/ راجع في ذلك: دراسة: آثار الإتفاقية العامة للتصريفات الجمركية والتجارة الجات... على مستقبل الإقتصاديات العربية ، المرجع السابق الذكر، ص 3، 4، 6.

5/ راجع في ذلك: الدكتور سمير محمد عبد العزيز– التجارة العالمية و الجات سلسلة إقتصاديات وإدارة الأعمال للقرن الواحد والعشرين، الكتاب الأول – مركز الإسكندرية للكتاب 1996، ص11.

6/ راجع في ذلك: الدكتور سمير محمد عبد العزيز، ، المرجع السابق الذكر، من ص 13، 14، 16، 17، 18، 33.

7/ راجع في ذكر: دراسة: آثار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات ... على مستقبل إقتصاديات العربية

القسم الأول: إتفاقية الجات... ومجلس إدارة العالم في القرن الحادي والعشرين–شركة خبرات الدولية متكاملة جمهورية مصر العربية. ص 2

8/ راجع في ذلك: الدكتور سمير محمد عبد العزيز المرجع السابق الذكر، ص 14، 19، 20

9/ راجع في ذلك: الدكتور سمير محمد عبد العزيز المرجع السابق الذكر، ص 11، 12، 13

10/ أكد مجموعة من الخبراء مشاركة 10 دول عربية في أعمال مؤتمر مراكش بالمغرب هي:

(الكويت، موريتانيا، الجزائر، المغرب، تونس، مصر، المملكة العربية السعودية، البحرين، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، مع ملاحظة أن المملكة العربية السعودية والأردن إشتركتا بصفة عضو مراقب) راجع في ذلك: القسم الأول من الدراسة: آثار الإتفاقية، مرجع سابق ص 5

11/ راجع في ذلك: دورية –الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة– سابق ذكره ص 50، 51

12/ راجع في ذلك: دورية –الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة– سابق ذكره ص 50، 51

13/ راجع في ذلك: مبارك بالأسود مبارك مساعد مدير عام غرفة التجارة والصناعة الشارقة المناطق الحرة وإسهامها الفاعل في الحياة الإقتصادية (وجهة نظر ص 23)

14/ راجع في ذلك: دورية –الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة– سابق ذكره

15/ راجع في ذلك: بوريس قمباك ، المرجع السابق، ص 50، 51

16/راجع في ذلك : دراسة اثار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمروكية والتجارة...على مستقبل الاقتصاديات العربية .

القسم الثاني: إتفاقية الجات...وقضايا الاقتصاديات العربية، ،اعداد قطاع الدراسات والبحوث بتوتاايتي،شركة الخبرات الدولية المتكملة –جمهورية مصر العربية ص11–.

17/ راجع في ذلك: الدكور سمير محمد عبد العزيز، المرجع السابق الذكر، ص30.

18/ راجع في ذلك: دراسة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمروكية والتجارة ...على مستقبل إقتصاديات العربية–القسم الثاني: إتفاقية الجات...وقضايا اقتصاديات العربية،المرجع السابق الذكر ص11,12.

19/ نفس المرجع،ص13.

20/نفس المرجع.13,14.

21/نفس المرجع،ص12.

22/ راجع في ذلك: دورية–الدار العربية للدراسات والنشر الترجمة– ،السابق ذكرها ص51.

20/ راجع في ذلك: le point sur... zones /virginie baht franches toujours plus nombreuse et plus alléchantes le MOCI. Moniteur du commerce international.p20.21.hebdo N°1138.juillet 1994.

21/ راجع في ذلك : لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المرجع سابق الذكر، ص5.

23/ راجع في ذلك: المرجع سابق الذكر،ص19

24/ راجع في ذلك : المرجع السابق ص6

25/ راجع في ذلك : لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المرجع سابق الذكر.